

أثر أزمة انهيار أسعار النفط في 2014 على واقع السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2018)

The impact of the economic crisis 2014 "the collapse of oil prices" on the monetary policy in Algeria during the period (2014-2018)

سارة برحومة^{1*}، فطيمة مشتر²، أمال موساوي³

¹ جامعة المسيلة (مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر)، (الجزائر)

² جامعة البويرة (مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية)، (الجزائر)

³ جامعة المسيلة مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، (الجزائر)

تاريخ النشر: 2020/06/30

تاريخ القبول: 2020/05/17

تاريخ الاستلام: 2020/04/02

ملخص: تعالج هذه الورقة البحثية موضوع اثر الأزمة النفطية 2014 على واقع وأداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2018)، وتهدف في الجانب النظري إلى توضيح المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية وأدواتها، وعرض أهم المفاهيم المتعلقة بالأزمات المالية والاقتصادية، أما في الجانب التطبيقي فههدف لإبراز واقع السياسة النقدية في الجزائر في ظل الأزمة النفطية 2014 بالإضافة إلى دور السياسة النقدية في دعم النمو الاقتصادي والحد من التضخم خلال مدة الأزمة الاقتصادية 2014-2018. وخلصت الدراسة إلى أن الأزمة النفطية 2014 كان لها اثر كبير على واقع السياسة النقدية، أما من حيث الأداء فتمكنت السلطة النقدية من السيطرة على التضخم.

الكلمات المفتاح: أزمات مالية ؛ أسعار نفط؛ كتلة نقدية؛ نمو اقتصادي، تضخم.

تصنيف JEL: E52، E58، E51، E20، G20، F63، E32.

Abstract: This paper deals with the impact of the oil crisis 2014 on the reality and performance of monetary policy in Algeria during the period (2014-2018), and aims in the theoretical side to clarify the concepts related to monetary policy and its tools, and the presentation of the most important concepts related to financial and economic crises, while in the application side to highlight The reality of monetary policy in Algeria in light of the oil crisis 2014 In addition to the role of monetary policy in supporting economic growth and reducing inflation during the duration of the economic crisis 2014-2018, the study concluded that the oil crisis 2014 had a significant impact on the reality of monetary policy, Contributed monetary authority to control inflation

Keywords: policy ; oil prices; monetary mass ; economic growth; inflation.

Jel Classification Codes: E52; E58; G20; E51; F63; E32.

I- تمهيد:

تسعى جميع الدول إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، من خلال تبني سياسة اقتصادية محكمة مبنية على أسس ومعطيات واقعية وصحيحة، ومن أهم السياسات الاقتصادية هما السياسة النقدية والسياسة المالية، حيث تحتل هاتين السياستين مكانة هامة بين السياسات الأخرى (كالسياسة الائتمانية والسياسة التجارية... الخ) وذلك نظرا لدورهما الجوهرى في تحقيق ودعم النمو الاقتصادي وضمان الاستقرار النقدي، ومكافحة المعدلات المرتفعة للبطالة، حيث يقوم البنك المركزي بضبط العرض النقدي من اجل ضمان استقرار الأسعار ودعم التنمية الاقتصادية وذلك من خلال رسم سياسة نقدية تتماشى مع وضعية الاقتصاد، والجزائر كبقية الدول تسعى لتحقيق أهدافها الاقتصادية من خلال تبني سياسة نقدية فعالة إلا أن طبيعة اقتصادها الريعي يجعلها عرضة لأي صدمة خارجية ويهدد استقرارها الاقتصادي.

ففي 2014 شهدت أسعار البترول انهيار حاد مما أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري نظرا لاعتماده على عائدات النفط والتي تشكل أكثر من 97% من إجمالي صادراته

مشكلة الدراسة: تحاول هذه الدراسة الإجابة على السؤال التالي ويمكن صياغتها في الأسئلة التالية:

- ما هو واقع السياسة النقدية في ظل الأزمة الاقتصادية النفطية 2014؟

- هل أثرت الأزمة النفطية 2014 على أداء السياسة النقدية في الجزائر؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية إلى:

- الإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية وذلك من خلال تعريفها، أنواعها، أهدافها، أدواتها

- التعرف على المفاهيم الأساسية حول الأزمة المالية والأزمة الاقتصادية؛

- معرفة أثر الأزمة النفطية 2014 على الاقتصاد الجزائري؛

- معرفة أثر الأزمة النفطية 2014 على مسار السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2014-2018)؛

- معرفة أثر الأزمة النفطية 2014 على أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2018).

أهمية البحث: التعرف على طبيعة المخاطر التي تتعرض لها تجربة المصارف السودانية وبيان طرق قياس المخاطر التمويلية لصيغة السلم التي تتعرض لها البنوك الإسلامية المساهمة في محفظة التمويل، ومعرفة أسلوب إدارتها.

منهجية البحث: سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية أن نتطرق إلى مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية ومفاهيم خاصة بالأزمات الاقتصادية والمالية كما سنحاول توضيح الجانب التطبيقي حول أثر الأزمة النفطية 2014 على واقع وأداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2018).

محاوير البحث: يتكون هذا البحث من ثلاث محاور على النحو التالي:

- المحور الأول: مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية.

- المحور الثاني: الأزمات المالية والاقتصادية

- المحور الثالث: يشمل واقع وأداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الأزمة الاقتصادية الأخيرة " انهيار أسعار النفط خريف 2014". التشابه والاختلاف من حيث الهدف، العينة، متغيرات الدراسة، الطريقة والأدوات المستخدمة، الاستنتاجات المتوصل إليها.

1. مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية:

سنطرق في هذا المحور الى مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية، أنواعها وأهدافها:

1.1 مفهوم السياسة النقدية:

تعددت تعاريف السياسة النقدية وفيما يلي أهم تعاريفها:

- التعريف الأول: تعرف السياسة النقدية على أنها " مجموعة من القرارات والإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية بهدف التحكم في عرض النقد بغية تحقيق هدف محدد أو مجموعة من الأهداف الاقتصادية باستخدام الأدوات النقدية المتاحة" (نغم، عبيد، وحسين، 2018)

- التعريف الثاني: السياسة النقدية هي " مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي: (بن علي، 2006)

- التعريف الثالث: تعرف السياسة النقدية بأنها: "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة" (عبد المطلب ، 2007)

- من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية للتحكم في المعروض النقدي بهدف تحقيق الأهداف المسطرة.

2.1 أنواع السياسة النقدية:

من خلال تطبيقه للسياسة النقدية يستخدم البنك المركزي نوعين منها، وذلك حسب مستلزمات الوضعية الاقتصادية، وتتمثل في (موساوي ومشتق، 2018):

- سياسة نقدية انكماشية: يتبع البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية بتقييد الائتمان وتقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع ورفع معدل الفائدة، ومن ثم محاربة ارتفاع الأسعار، وبالتالي محاربة التضخم.
- سياسة نقدية توسعية: عكس الحالة الأولى يلجأ البنك المركزي إلى هذه الطريقة لتسريع نمو الكتلة النقدية، وذلك بتشجيع الائتمان لزيادة الإنتاج والتقليص من حدة البطالة.

3.1 أهداف السياسة النقدية:

تسعى السياسة النقدية بصفة عامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية نوجز أهمها فيما يلي (راتول و كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2002-2010)، (2017):

- تحقيق استقرار الأسعار: وهو من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث تسعى كل دولة إلى تلافي التضخم، واحتواء تحركات الأسعار إلى أدنى مستوى لها، ومن ثم تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي

- المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة: ويتم ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بتكليف سعر إعادة الخصم، وبالتالي تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، الأمر الذي يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، وبالتالي يؤدي إلى تشجيع الصادرات وتقليل الإقبال على شراء السلع الأجنبية، ودخول رؤوس أموال أجنبية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، وهو ما يساهم في تقليل العجز في ميزان المدفوعات

- المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل: تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي في حالة البطالة والكساد لتزويد الطلب الفعال، فيزداد بذلك الاستثمار والتشغيل.

المشاركة في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع: تكون مهمة السياسة النقدية هنا هي التأثير في معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني والمعروض النقدي، وذلك حتى يمكن الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد الصحيح في مسار النمو السريع

4.1 أدوات السياسة النقدية:

تنقسم أدوات السياسة النقدية إلى ما يلي:

1.4.1 الأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية:

إن الهدف منها هو التأثير على حجم الائتمان دون تمييز، وتشمل هذه الأدوات الوسائل المعروفة للتحكم في كمية وحجم النقود وهي سعر إعادة الخصم، السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني:

- سعر إعادة الخصم: وتسمى أيضا سعر الفائدة، ويقوم البنك من خلالها برفع أو خفض سعر الفائدة من أجل التأثير في حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية (حسين، 2008).

- السوق المفتوحة: تتمثل في هذه السياسة في أن البنك المركزي يتدخل إلى سوق الأوراق المالية ببيع أو شراء الأوراق المالية الحكومية، من أجل إقلال أو زيادة كمية النقود المتاحة للتداول (بن قانة، 2018).

- سياسة معدل الاحتياطي القانوني: يقضي الاحتياطي القانوني بإلزام البنوك بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها في شكل سائل لدى البنك المركزي، ويستخدم معدل الاحتياطي القانوني للتأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية (صلاح، قرواط، وزلاقي، 2018).

2.4.1 الأدوات الكيفية (المباشرة) للسياسة النقدية:

وهي وسائل حديثة تتميز عن الوسائل الكمية بكونها موجهة نحو استخدامات الائتمان وليس موجهة نحو الحجم الكلي للائتمان، ومن أنواع الأدوات الكيفية نجد: الإقناع الأدبي، سياسة تأطير القرض والسياسة الانتقائية للقرض.

- الإقناع الأدبي: هو أداة يحاول البنك من خلالها البنك المركزي إقناع البنوك التجارية بإتباع سياسة معينة دون الحاجة إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية، وتتوقف فعالية هذه الأداة على مكانة وخبرة البنك المركزي ومدى تقبل البنوك التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته (بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، 2008).

- سياسة تأطير القرض: وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال سنة (راتول و كروش، 2017)

السياسة الانتقائية للقرض: تهدف هذه السياسة إلى توجيه القروض إلى القطاعات التي تعتبرها السلطات النقدية أكثر نفعاً للاقتصاد الوطني، بحيث تأخذ السلطات القرارات الضرورية بإعطاء تسهيلات إلى القروض الخاصة بهذه القطاعات، وهكذا وتتخذ عدة أشكال (خبابة، 2013).

- ✓ إقرار معدل الخصم المفضل.
- ✓ إمكانية إعادة خصم الأوراق التي لا تتوفر فيها الشروط الضرورية.
- ✓ إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف.
- ✓ تغيير مدة استحقاق القروض ومعدل الفائدة.

3.4.1 الأدوات الأخرى للسياسة النقدية:

وهي تلك الإجراءات المباشرة التي يتخذها البنك المركزي تجاه المؤسسات والأجهزة المالية والمصرفية عند عجز الأدوات الكمية والأدوات الكيفية عن تحقيق أهداف السياسة النقدية (بوجلال، برحومة، ومشتق، 2019):

- إصدار التوجيهات والتعليمات: وفي هذه الحالة وبصفة البنك المركزي السلطة النقدية في الدولة يصدر التعليمات المباشرة باتجاه البنوك التجارية محددًا فيها الضوابط التي تحكم أنشطة الائتمان والاستثمار بالبنوك، وتتميز هذه الأوامر والتعليمات بالإلزامية، حيث يتعرض البنك الذي يتجاهلها إلى عقوبات قد تبدأ بالتطبيق، عليه في مجال الخصم ومنح التمويل المطلوب كما قد تصل العقوبة إلى التوقيف الجزئي أو الكلي للبنك.
- الإعلام: لقد كان البنك المركزي في ألمانيا وبنك السويد المركزي يقدمان بيانات دورية تشرح السياسة النقدية المتبعة لمراقبة الائتمان، حيث يقوم البنك المركزي في هذه الحالة باستخدام وسائل الإعلام المختلفة لشرح الحقائق الاقتصادية أمام الجمهور دعماً لجهود إصلاح الأوضاع النقدية وتحقيقاً لأهداف السياسة الاقتصادية.
- الإجراءات العقابية: يلجأ البنك المركزي لفرض عقوبات على البنوك التي لم تنتهج السياسة الملائمة التي حددها، ومن هذه العقوبات رفض عملية إعادة الخصم لهذه البنوك، ورفض إمدادها بالاحتياطات النقدية في حالة تجاوز قروضها الحدود العليا المقررة للإقراض.

2. الأزمات المالية والاقتصادية

تعتبر الأزمات المالية والاقتصادية ظاهرة معقدة، حيث شهد الاقتصاد العالمي اضطرابات واختلالات بداية بالكساد العالمي الكبير الذي حدث في 1929 إلى أزمة الرهن العقاري التي بدأت في 2007 واشتدت في عام 2008، والتي انعكست أثارها على الاقتصاد الأمريكي ومعظم اقتصاديات الدول العربية.

1.2 مفهوم الأزمات الاقتصادية

- التعريف الأول: تعرف الأزمة الاقتصادية بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان وهي تطلق بصفة خاصة على الاضطراب الناشئ عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

- التعريف الثاني: كما تعرف الأزمات المالية هي حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان، وتكمن خطورتها في أثارها على الاقتصاد مسببة بدورها أزمة اقتصادية ثم انكماش اقتصادي عادة ما يصاحبها انحصار القروض وأزمات السيولة النقدية وانخفاض في الاستثمار وحالة الذعر والحذر في أسواق المال

2.2 أهم الأزمات المالية والاقتصادية وأسبابها

يمكن إيجاز أهم الأزمات المالية والاقتصادية من ناحية أسباب والمظاهر في الجدول رقم 01.

- الأسباب المباشرة لأزمة الكساد والأزمات المالية

تتمثل أسباب الأزمات المالية والاقتصادية في أسباب خارجية (الاقتصادية الكلية) وأسباب داخلية (الاقتصادية الجزئية) وهي كما يلي (شريط وسدي، 2011):

- الأسباب الخارجية: وتتمثل في:

• عدم استقرار الاقتصاد الكلي

• اضطرابات القطاع المالي

• عدم تلاؤم أصول وخصوم المصارف

- الأسباب الداخلية:

• من الأسباب الفعلية هو التعامل بالفائدة والإفراط في تطبيقها لأنه في حالة الكساد الاقتصادي يعجز المقترض عن سداد القرض وفائدته بسبب الإعسار المالي.

• من الأسباب كذلك التعامل بنظام التجارة في الديون (التوريق حيث يؤدي إلى الإفراط في خلق النقود بدون غطاء، وهذا يقود إلى وهمية وشكلية المعاملات الاقتصادية بالإضافة إلى التعامل بنظام المشتقات المالية التي تمارسها البورصات.

الممارسات غير الأخلاقية في المعاملات الاقتصادية والمالية ومنها (الغرر والجهالة والتدليس والكذب والإشاعات والجشع والاحتكار والتكتلات والرشوة).

3.2 آثار الأزمات المالية

تشابه الأزمات المالية في الآثار التي تخلفها نذكر منها

- إفلاس بعض البنوك والمصارف والمؤسسات المالية بسبب نقص السيولة وزيادة مسحوبات المدعين، واضطرار بعض الحكومات من خلال البنوك المركزية إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه من البقية الباقية حتى لا يحدث انهيارا تاما للحياة الاقتصادية وتقع الدولة في دائرة الإفلاس.

- إفلاس بعض الشركات والتي كانت تعتمد على صيغة التمويل بنظام القروض بفوائد أو توقف بعض خطوطها الإنتاجية، كما بدأت بعض البنوك بتنفيذ الرهونات والضمانات التي معها وهذا سبب خللا في التدفقات النقدية لها.

- فقد لوظائف وارتفاع نسبة طالبي الإعانات الاجتماعية الحكومية وغيرها، وهذا ألقى المزيد من الأعباء على ميزانيات الدول وأوقف العديد من المشروعات الاستثمارية الجديدة.

- قيام بعض الدول إلى فرض المزيد من الضرائب لتعويض العجز في ميزانياتها بسبب ارتفاع ميزانية الدعم وتقديم المساعدات للشركات والبنوك المقبلة على الإفلاس.

- فقدان المقترضون لأصولهم ومنازلهم المرهونة بسبب القروض وأصبحوا في عداد المرشدين واللاجئين والمهجورين والفقراء والمساكين.

3. واقع وأداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الأزمة الاقتصادية الأخيرة "انهيار أسعار النفط خريف 2014".

يعتبر البترول أحد أهم مصادر الطاقة منذ مطلع القرن العشرين، وتحظى أسعاره باهتمام بالغ من طرف الخبراء والمحللين الاقتصاديين في الدول المنتجة أو المستهلكة له على حد سواء، وتشكل عائداته مصدرا مهما للتمويل في

العديد من الاقتصاديات التي يصطلح عليها بالاقتصاديات الريعية (بوقطاية، بن الزاير، وبن الزاير، 2018) أما الاقتصاد الجزائري فيشكل النفط أكثر من 97% من إجمالي صادرات الجزائر، وبالتالي فهو المؤشر الرئيسي في تحريك دواليب الاقتصاد الجزائري، حيث تؤثر أسعار النفط على مجمل السياسات الاقتصادية في الجزائر، وبالتالي فإن السياسة النقدية هي الأخرى تخضع لتأثير تقلبات أسعار النفط العالمية، ومن خلال هذا المحور سنحاول معرفة انعكاس الأزمة الاقتصادية 2014 " انهيار أسعار النفط " على واقع وأداء السياسة النقدية في الجزائر، من خلال تسليط الضوء على اثر تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2014-2018) على تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر بالإضافة إلى اثر انهيار أسعار النفط على دور السياسة النقدية في دعم النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم في الفترة محل الدراسة.

1.3 أثر الأزمة الاقتصادية 2014 على الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر (2014-2018):

1.1.3 أثر الأزمة الاقتصادية 2014 على الكتلة النقدية في الجزائر (2014-2018): من خلال الجدول الموالي سيتم تحليل أثر تقلبات أسعار النفط للفترة المدروسة على الكتلة النقدية في الجزائر.

بالنظر إلى معطيات الجدول رقم 02: نلاحظ أن الأزمة النفطية في 2014 أثرت بشكل كبير على الوضع النقدي في الجزائر، إذ سجل معدل نمو الكتلة النقدية M2 ادني قيمة له وقدرت ب 0.1% خلال السنة 2015 مقارنة بالارتفاع الذي عرفته هذه القيمة في السنوات السابقة، حيث وبالرغم من وجود الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 إلا أن تأثيرها لم يكن كبيرا على الاقتصاد الوطني خلال سنة 2008، إذ أن أسعار النفط قدرت ب 94.45 دولار للبرميل ما ساهم في ارتفاع صافي الأصول الخارجية إلى 10246.9 مليار دج وبذلك انعكس على الكتلة النقدية M1 بالزيادة وبالتالي ارتفاع M2 بمعدل نمو 16% خلال سنة 2008، كما نلاحظ انه في سنتي 2017 و 2018 ارتفعت الكتلة النقدية M2 بقيم 14974.6 مليار دج و 16636.7 مليار دج على التوالي كما ارتفعت معدلات نمو الكتلة النقدية M2 ب 8.4% سنة 2017 و 11.09% سنة 2018، وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية مما أدى إلى ارتفاع حجم الأصول الخارجية والتي تعتبر المؤشر الرئيسي في الكتلة النقدية M1 وبالتالي M2.

2.1.3 أثر الأزمة الاقتصادية " انهيار أسعار النفط 2014 " على مقابلات الكتلة النقدية: سنحاول من خلال هذا

الفرع معرفة اثر انهيار أسعار النفط خريف 2014 على مقابلات الكتلة النقدية وخاصة الأصول الخارجية. من خلال الجدول رقم 03: نلاحظ أن صافي الأصول الخارجية في انخفاض مستمر وحاد خلال الفترة (2014-2018)، حيث انتقلت من 15734.5 مليار دج سنة 2014 إلى 9485.6 مليار دج سنة 2018، ويرجع ذلك إلى التأثير الحاد الذي تركته الأزمة النفطية 2014 (انهيار أسعار النفط إلى 40.76 دولار للبرميل مقابل 105.90 دولار للبرميل سنة 2013) على احتياطات الدولة من العملة الصعبة ومنه إلى حجم صافي الأصول الخارجية.

أما بالنسبة لقروض الدولة نلاحظ أنها تشهد ارتفاع ملحوظ، حيث قدرت سنة 2014 ب 1992.3 مليار دج ثم ارتفعت لتصل إلى 6325.7 مليار دج سنة 2018، كما شهدت القروض الموجهة للاقتصاد هي الأخرى ارتفاعا معتبرا، و هذا الارتفاع في القروض الموجهة للدولة والاقتصاد هو الذي يفسر ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية M2 بالرغم من انخفاض صافي الأصول الخارجية 2.3 أثر الأزمة الاقتصادية " انهيار أسعار النفط 2014 " على أداء السياسة النقدية في الجزائر: من خلال هذا الفرع سيتم عرض دور السياسة النقدية في دعم النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم خلال الفترة (2014-2018) وهل أن انهيار أسعار النفط في 2014 كان له اثر على أداء السياسة النقدية في الجزائر أم لا؟

1.2.3 النمو الاقتصادي:

من خلال الجدول رقم 04 : نلاحظ أن النمو الاقتصادي شهد ارتفاع ملحوظ سنة 2014 بمعدل 4.10% مقارنة بـ 2.80% سنة 2013، ثم انخفض سنة 2015 وقدر بـ 3.8% ليصل إلى 1.4% سنة 2017 ويرجع ذلك إلى انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية من 105.90 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 52.87 دولار للبرميل سنة 2017 وإتباع الدولة سياسة تقشفية وهو ما انعكس سلبا على النمو الاقتصادي، لكن سرعان ما لاحظنا ارتفاع محسوس في معدل النمو الاقتصادي سنة 2018 حيث قدر معدل النمو بـ 2.3% وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية ليلعب 71.82 دولار للبرميل وهو ما ساعد في نمو الناتج الداخلي الخام والرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بدور السياسة النقدية في دعم النمو الاقتصادي فلاحظنا أن الكتلة النقدية في تزايد لكن لا يوجد استجابة للنمو الاقتصادي، بحيث كانت معدلات النمو الاقتصادي متذبذبة تبعا لتقلبات أسعار النفط، وبعد تحليل معطيات الجدول يمكن القول أن الكتلة النقدية ليس لها دور في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يخضع النمو الاقتصادي في الجزائر لعوامل أخرى وأولهم قطاع المحروقات.

2.2.3 التضخم:

تعتبر السياسة النقدية احد أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تعمل على تحقيق استقرار الأسعار، ومن خلال الجدول السابق نلاحظ معدلات التضخم خلال السنوات 2015 و 2016 و 2017 هي 4.8% و 6.4% و 5.6% على التوالي، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار المنتجات الصناعية والمنتجات الفلاحية والارتفاع المتواصل لحجم الكتلة النقدية بالإضافة إلى الأزمة النفطية في 2014، ومن الملاحظ انه وبرغم من ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية في سنة 2018 بمعدل 11.09% غير أن معدل التضخم شهد انخفاضا ملحوظ وقدر بـ 4.8% مقارنة بـ 5.6% سنة 2017، وهنا يتضح لنا اثر السياسة النقدية في السيطرة على التضخم.

في الأخير يمكن القول أن السياسة النقدية تأثرت بشكل كبير جراء الانهيار الحاد لأسعار النفط في 2014، لكن على العموم استطاعت الحفاظ على الاستقرار النسبي في الأسعار في ظل الأزمة الاقتصادية 2014.

II - النتائج ومناقشتها:

- وانطلاقا من الاشكالية المطروحة لهذه الدراسة وبعد تحليلنا للموضوع ومناقشته في ثلاثة محاور تمكنا من الوصول الى النتائج التالية:
- أثرت الأزمة البترولية الأخيرة بشكل كبير وحاد على الاقتصاد الجزائري، حيث يعد النفط المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري؛
 - أثرت الأزمة الاقتصادية لسنة 2014 على مسار السياسة النقدية في الجزائر، وذلك من خلال تأثير تقلبات أسعار النفط على صافي الأصول الخارجية ومنه إلى الكتلة النقدية M1 و M2.
 - لم تؤثر الأزمة الاقتصادية الأخيرة على دور السياسة النقدية في دعم النمو الاقتصادي وذلك لان النمو الاقتصادي في الجزائر يخضع لعوامل أخرى غير مرتبطة بفعالية السياسة النقدية، أهمها قطاع المحروقات؛
 - استطاعت السياسة النقدية بعد الأزمة النفطية في السيطرة على التضخم وتحقيق الاستقرار النسبي للأسعار.

III- الخلاصة:

لقد تمحورت دراستنا حول معرفة أثر الأزمة النفطية لسنة 2014 على واقع واداء السياسة النقدية في الجزائر، وذلك لان النفط يعد المحرك الرئيسي للاقتصاد في الجزائر فمن الطبيعي ان يكون لانخفاض اسعار النفط (2014) اثر على كافة القطاعات والسياسات الاقتصادية في الجزائر.

ومن أجل الوصول إلى هدف الدراسة قمنا بالتطرق الى مفاهيم أساسية حول السياسة النقدية وكذا التعرف على ماهية الازمات المالية والاقتصادية، وأخيرا تم استنتاج أثر انهيار أسعار النفط سنة 2014 على واقع واداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2014-2018)

- ملاحق:

الجدول (1): أهم الأزمات المالية والاقتصادية

الأزمة	الأسباب والمظاهر
أزمة الكساد 1929	فقد مؤشر "داو جونز" ثلث قيمته، وتبعه ركود وانحسار في الإنتاج العالمي بـ 50%. وتعد تلك الأزمة أشهر الأزمات المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي وأقواها أثرا، إذ هبطت أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية بمعدل 13%، التي انعكست على الاختيارات المتوالية في أسواق المال الدولية، وقد استمر أثر هذه الأزمة عشر سنوات.
أزمة 17 أكتوبر 1987	انخفاض قيمة الدولار كسعر صرف وارتفاع أسعار الفائدة المتعلقة بالمدى الطويل لغية 400 نقطة، أديا على انهيار في بورصة الأسهم في لندن وأمريكا، الأمر الذي استدعى تدخل البنك المركزي الأمريكي.
أزمة 1994	وتسمى الأزمة الاقتصادية المكسيكية، وذلك لأن ارتباط عملة البلد بالدولار الأمريكي شكل ضمانا وهمية شجعت على الاستدانة الأجنبية، مما سبب عجزا في ميزان المدفوعات واستدعى تدخل الولايات المتحدة لكونها أقرب جيران المكسيك.
أزمة سبتمبر 1998	تم إنقاذ السوق المالية من كارثة محققة بفضل مبادرة الاحتياطي الأمريكي بمساهمة 100 أكبر بنك في العالم وذلك بسبب المشتقات المالية التي سبب انهيار كبيرا في بنوك دول الاتحاد السوفييتي سابقا، وهددت النظام المالي العالمي
أزمة مايو 2000	أزمة الانترنت أو الدوت كوم (أزمة مؤشر ناسداك)، ضعف النمو الاقتصادي الأمريكي، ليبقى مدعوما بالاستهلاك العالمي المرتبط بمعدلات الفائدة المنخفضة جدا، وارتفاع قيمة العقارات والقروض السهلة، نتيجة إدراج أسهم شركات الإنترنت في سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة، وهو ما يعرف بمؤشر ناسداك، حيث ارتفعت أسعار أسهم تلك الشركات بشكل كبير فأدت في عام 2000 إلى انفجار تلك الفقاعة (سميت آنذاك فقاعة شركات الانترنت).
أزمة 2007	بداية انخفاض العقارات في بعض مناطق الولايات المتحدة، واستمرار انهيار البورصة، وإفلاس أكبر البنوك في العالم، مع توالي العديد من الفضائح في الميدان المالي، وتوالي انهيار أهم المصارف وإفلاسها في ما بات يعرف بأزمة الرهن العقاري.

المصدر: شريط عابد، معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي، مجلة بحوث اقتصادية، العددان 48-49، 2009، ص 47-48.

الجدول (2): تطور مكونات الكتلة النقدية وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2014-2018).

الوحدة: مليار دج.

السنوات	النقود الائتمانية	ودائع تحت الطلب	الكتلة النقدية M1	معدل النمو %	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2	معدل النمو %	أسعار النفط (دولار أمريكي للبرميل)
2014	3658.9	5944.1	9603	-	4083.7	13686.8	-	96.20
2015	4108.1	5153.1	9261.1	-3	4443.4	13704.5	0.1	49.50
2016	4497.2	4909.8	9407	1	4409.3	13816.3	0.8	40.76
2017	4716.9	5549.1	10266.1	9	4708.5	14974.6	8.4	52.87

71.82	11.09	16636.7	5232.6	11	11401.1	6477.3	4926.8	2018
-------	-------	---------	--------	----	---------	--------	--------	------

المصدر:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان 2019، ص.11.

- النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك، على الموقع: www.opec.org

الجدول (3): تطور مقابلات الكتلة النقدية وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2014-2018).

الوحدة: مليار دج.

السنوات	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	صافي الأصول الخارجية	أسعار النفط (دولار أمريكي للبرميل)
2014	-1992.3	6504.6	15734.5	96.20
2015	567.5	7277.2	15375.4	49.50
2016	2682.2	7909.9	12596.0	40.76
2017	4691.9	8880.0	11227.4	52.87
2018	6325.7	9976.3	9485.6	71.82

المصدر:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان 2019، ص.11.

- النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك، على الموقع: www.opec.org

الجدول (4): معدلات النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2014-2018).

الوحدة: مليار دج

السنوات	معدل النمو الاقتصادي %	معدل التضخم %	أسعار النفط (دولار أمريكي للبرميل)	الكتلة النقدية M2
2013	2.80	3.26	105.90	11941.5
2014	4.10	2.92	96.30	13686.8
2015	3.8	4.8	49.50	13704.5
2016	4	6.4	40.76	13816.3
2017	1.4	5.6	52.87	14974.6
2018	2.3	4.8	71.82	16636.7

المصدر:

- بنك الجزائر، 2019، الموقع: www.bank-of-algeria.dz

- الديوان الوطني للإحصائيات، الموقع: www.ons.dz

- الإحالات والمراجع:

1. أمال موساوي، وفطيمة مشتق. (2018). دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2017). مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 03(06)، ص 159.

2. بلعوزين علي. (2006). محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ص 112.

3. بلعوز بن علي. (2008). محاضرات في النظريات والسياسات النقدية (الإصدار 02). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ص 129.
4. رحيم حسين. (2008). الاقتصاد المصرفي: مفاهيم ، تحاليل، تقنيات. قسنطينة، الجزائر: دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، ص 11.
5. سفيان بوقطاية، عبد الوهاب بن الزاير ، و مبارك بن الزاير . (2018). أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري التداعيات والحلول. مجلة اقتصاديات المال والأعمال(06)، ص 349.
6. سليمان بن قانة. (2018). أساسيات في الاقتصاد النقدي والمصرفي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 120.
7. عابد شريط، و علي سدي. (2011). معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي" محاولة للفهم واقتراح حلول. الاقتصاد والتمويل الاسلامي: النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي، (الصفحات 12-14). الدوحة.
8. عباس نغم، التويجري عبيد، و ديكان درويش حسين. (2018). الائتمان المصرفي ودوره في نقل أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي في العراق للمدة(2003-2015). مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والمالية، 10(01)، ص 06.
9. عبد الله خياطة. (2013). الاقتصاد المصرفي. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة، ص 307.
10. عبد المطلب ، ع. (2007). اقتصاديات النقود والبنوك الأساسيات والمستحدثات. القاهرة، مصر: دار الجامعة، ص 272.
11. محمد راتول ، و صلاح الدين كروش. (2017). تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2002-2010). بحوث اقتصادية معاصرة(66)، ص 159.
12. محمد راتول، و صلاح الدين كروش. (2014). تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2002-2010). بحوث اقتصادية معاصرة(66)، ص 70.
13. محمد صلاح، يونس قرواط، و حنان زلاقي. (2018). دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها - اشارة لبعض التجارب المختارة. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 02(04)، ص 62.
14. ناصر بوجلال، سارة برحومة، و فطيمة مشتق. (2019). التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية. مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، 04(06)، ص 176 .